رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ١/ ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١٧ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

سياسة العراق في ضوء المحاور الاقليمية لمرحلة ما بعد ٢٠٢٢

Iraq's Policy on Regional Axes Post-2022

الباحث: عباس حاجم دعيم
أ.م.د. سامي احمد صالح

Researcher: Abbas Hajem Daeem
Asst. Prof. Dr. Sami Ahmed Saleh

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

abbasbash56@gmail.com
abbasbash56@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

بعد عام ٢٠٢٢، شهدت السياسة العراقية تحولات مهمة في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة، اذ حاول العراق تبنّي سياسة توازن بين المحاور الإقليمية والدولية، مع التركيز على تعزيز الاستقرار الداخلي وتقليل التوترات مع الفاعلين الخارجيين، واتجه العراق نحو سياسة توازن حذر بين المحاور الإقليمية والدولية، مع التركيز على تعزيز دوره كوسيط إقليمي، وتنويع الشراكات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الداخلي. لكن استمرار الضغوط الخارجية والانقسامات الداخلية يشكل تحديًا أمام استقرار سياسته الخارجية والداخلية.

الكلمات المفتاحية: "العراق"،"المحاور"،"العلاقات"

Abstract

After 2022, Iraqi politics witnessed significant transformations amid a changing regional and international environment. Iraq attempted to adopt a policy of balancing regional and international axes, with a focus on enhancing domestic stability and reducing tensions with external actors. Iraq has moved toward a policy of cautious balance between regional and international axes, with a focus on strengthening its role as a regional mediator, diversifying economic partnerships, and achieving domestic stability. However, continued external pressures and internal divisions pose a challenge to the stability of its foreign and domestic policy.

Keywords: "Iraq", "Axes", "Relations

المقدمة

شهدت السياسة العراقية بعد عام ٢٠٢٢ تحولات معقدة نتيجة التغيرات الإقليمية والدولية، مما دفع البلاد إلى تبنّي نهج متوازن في سياستها الخارجية، وسط تحديات داخلية متزايدة. لطالما كان العراق ساحةً لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، حيث يتأثر بعمق بالتنافس بين الولايات المتحدة وإيران، إضافةً إلى علاقاته المتشابكة مع دول الخليج وتركيا وروسيا والصين. ومع تنامي الحاجة إلى تعزيز الاستقرار الداخلي، ركزت الحكومات العراقية المتعاقبة على تقليل التوترات الإقليمية، والانخراط في الوساطات، وتنويع شراكاتها الاقتصادية والأمنية.

في هذا السياق، تبحث هذه الدراسة في موقع العراق ضمن المحاور الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠٢٢، مع تحليل استراتيجي لسياسة التوازن التي انتهجها في ظل المتغيرات الجيوسياسية. كما تتناول التحديات التي تواجه السياسة العراقية، سواء على المستوى الداخلي، مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، أو على المستوى الخارجي، مثل تأثير النفوذ الإقليمي والدولي على قرارات بغداد. من خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لدور العراق في النظام الإقليمي المتغير، ومدى نجاحه في الحفاظ على استقلالية قراره السياسي وسط التحديات المستمرة.

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرًا لدور العراق المحوري في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية في ظل تحولات عديدة معقدة بعد عام ٢٠٢٢.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من تساؤل أساسي حول طبيعة علاقة العراق بالمحاور الاقليمية ومن هذا التساؤل تنطلق عدة اسئلة فرعية وهي الآتي:-

١- ماهي علاقة الحكومة العراقيةبالمحور الايراني والسوري؟

٢- ماهي طبيعة العلاقة مع المحور الخليجي -المصري- الاردني؟

٣-ماهي التحديات التي واجهت حكومة السيد السوداني؟

٤- كيف كانت مقبولية الشعب لحكومة السيد السوداني؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن العراق وظف إجراءات تكتيكية في ضوء المتغيرات الجديدة، التي فرضت عليه تبني سياسة متوازنة وحذرة.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تطرق المبحث الاول حكومة السيد السوداني وتناول المطلب الاول تشكيل الحكومة اما المطلب الثاني مقبولية حكومة السيد السوداني والمطلب الثالث تحديات حكومة السيد السوداني اما المبحث الثاني فقد تطرق الى علاقة الحكومة بالمحور الخليجي- المصري- الاردني وتناول المطلب الاول العامل السياسي والامني اما المطلب الثاني فتناول العامل الاقتصادي وتطرق المبحث الثالث الى علاقة الحكومة بالمحور الايراني والسوري وتناول المطلب الاول العوامل السياسية والامنية والمطلب الثاني العامل الاقتصادي والمطلب الثالث المتغيرات الاقليمية والدولية.

منهجية البحث: لغرض الاجابة عن الإشكالية ومعالجة الفرضية تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي.

المبحث الأول: حكومة السيد السوداني

وهو محمد شياع صبار حاتم السوداني وُلِد عام ١٩٧٠ لأسرة متوسطة تنحدر من محافظة ميسان. وحصل على البكالوريوس في العلوم الزراعية من جامعة بغداد عام ١٩٩٢ وعلى الماجستير في عام ١٩٩٧. وعند نشأته بدأ السيد محمد شياع السوداني مسيرته السياسية في حزب الدعوة الإسلامية عام ٢٠٠٤ بعد سقوط النظام البعثي. وشغل عدداً من المناصب الرسمية بين أعوام ٢٠٠٤ و٢٠١٠، ومنها قائمقام مدينة العمارة (محافظ ميسان)، وعضواً في مجلس محافظة ميسان، ثمّ محافظاً لها. وتسنّم مسؤوليات في حكومتي السيدين نوري المالكي وحيدر العبادي. ومن بين تلك المناصب وزير حقوق الانسان، ووزير المالية بالوكالة، ووزير الهجرة والمهجرين بالوكالة، ووزير الزراعة، ورئيساً لمؤسسة السجناء السياسيين، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية، ووزير التجارة بالوكالة، ووزير الصناعة والمعادن بالوكالة. وهو أحد قيادات قائمة دولة القانون، ومؤسّس تيار الفراتين. وفي أعقاب احتجاجات تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٩ التي أسفرت عن استقالة رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي، تمّ طرح اسمه مرشحاً لرئاسة الوزراء، ولكنّه لم ينجح في كسب تأييد القوى السياسية حينها، لاسيّما نشطاء انتفاضة تشرين. وفي شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٢ تمّ انتخاب السوداني رئيساً لمجلس الوزراء خلفاً للسيد مصطفى الكاظمي(ورقة بحثية ٢٠٢٤).

المطلب الأوّل : تشكيل الحكومة

أعقبت انتخابات عام ٢٠٢١ صراعات كبيراً ودامية في بعض الأحيان بين القوى السياسية العراقية استمرّت لعام كامل. فالتيار الصدري بقيادة سماحة السيد مقتدى الصدر الذي فاز بأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب (٧٣ مقعداً) لم يتمكن من تشكيل حكومة برغم تحالفه مع أكبر حزب كردي (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وأكبر حزب سنّي (حزب تقدّم) وذلك لعدم استطاعة التحالف جمع ثلثي أعضاء مجلس النواب (٢٢٠ نائباً) وهو الحدّ الأدنى المطلوب لانتخاب رئيس جمهورية يكلّف بدوره أحد الأشخاص بتشكيل الحكومة.

وتطوّرت المماحكات السياسية بين القوى الرئيسة في مجلس النواب إلى صدامات عنيفة بين أنصارها ومؤيديها أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا لا سيّما عند محاولة اقتحام مجلس النواب في أواخر شهر أب من عام ٢٠٢٢. وبعد أن أخفق التيار الصدري في جمع العدد الذي يمكّنه من انتخاب رئيس الجمهورية، إذ قام التيار بسحب نوابه من المجلس تاركاً الساحة لخصمه (الإطار التنسيقي).

وبانسحاب النواب الصدرين أصبح الإطار التنسيقي الكتلة الكبرى في مجلس النواب، وقام بتشكيل تحالف جديد مع الحليفين السابقين التيار الصدري (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب تقدّم) أطلق عليه اسم (تحالف إدارة الدولة). وبغياب معارضة برلمانية قويّة استطاع التحالف الجديد أن يشكّل حكومة توافقيّة برئاسة السيد محمد شياع السوداني(الجزيرة الإخبارية٢٠٢٢).

المطلب الثاني: مقبولية حكومة السيد السوداني

يُعدّ السيد السوداني من الشخصيات التي تمتّع بقبول شعبي واسع على الصعيد الداخليّ، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ السيد السوداني كان قد شغل الكثير من المناصب الوزارية، ولم يثبت تورطه في أية ملفات فساد أو سوء استخدام للسلطة. كما إنّه ينحدر من إحدى العائلات الفقيرة في جنوب العراق، وحاصل على شهادة جامعية مرموقة، بالإضافة لكونه من ضحايا النظام السابق، وكلّ هذا أسهم في رفع شعبيته في أوساط المجتمع العراقي. وعلى الرغم من انتمائه إلى الإطار التنسيقي فإنّ السيد السوداني كان يقود ما يسمى بتيار الفراتين، وهو تيار مستقلّ ومعتدل، وبذلك يتمتع باحترام أغلب القوى السياسية على الساحة العراقية. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي يتمتع السيد السوداني كذلك بمقبولية من جميع الأطراف المؤثّرة في العملية السياسية العراقية(الجزيرة الاخبارية ٢٠٢٢).

المطلب الثالث: تحديات المواجهة لحكومة السيد السوداني

مثل حال الحكومات العراقية كلّها التي تشكّلت بعد عام ٢٠٠٣ واجهت حكومة السيد السوداني وما تزال العديد من التحدّيات التي تعرقل تنفيذ البرنامج الحكومي الذي صوّت عليه مجلس النواب عند منح الثقة للحكومة. ويمكن تصنيف تلك التحديات إلى تحديات داخليّة تتعلّق بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل البلد، وأخرى خارجيّة تتعلّق بعلاقات العراق بالقوى الإقليمية والدولية المؤثّرة في الساحة العراقية.

فعلى الصعيد الداخليّ، فإنّ من أكبر التحديات التي واجهت حكومة السيد السوداني هو التحدّي السياسي الحاد داخل المجتمع العراقي. بالإضافة إلى الانقسام المذهبي والعرقي الذي يعاني منه المجتمع منذ زمن طويل، إذ شهدت الاشهر القليلة التي تلت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢١ انقساماً حاداً داخل الصف (الشيعي) نفسه

بظهور كتلتين سياسيتين كبيرتين، تمثّلت الأولى بقيادة السيد مقتدى الصدر أو ما تُعرف باسم التيار الصدري، والثانية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق السيد نوري المالكي وتضمّ أحزاباً وقوى عديدة، ويُطلق عليها اسم (الإطار التنسيقي). ولكون السيد السوداني هو مرشح الكتلة الثانية لرئاسة الوزراء كان من الطبيعي أن يواجه معارضة من الكتلة الأخرى التي أخفقت في تشكيل الحكومة، وكان من الطبيعي –أيضاً– أن تنعكس تلك الخلافات على سياسة العراق الخارجيّة فيما بعد.

أمّا على الصعيد الخارجي فقد تمثّلت تلك التحدّيات في صعوبة تحديد مسار مستقلّ إزاء المحاور الإقليمية والدولية الكثيرة الفاعلة في المنطقة. وكما بحثنا التحدّيات التي واجهت الحكومات التي سبقت حكومة السيد السوداني سنبحث التحدّيات الجديدة بدراسة العلاقات مع المحورين الرئيسين في المنطقة وهما المحور الخليجي المصري والمحور الإيراني السوري(الدراجي،٢٠٢٣).

المبحث الثاني: علاقة الحكومة بالمحور الخليجي – المصري– الأردني

شهدت ولاية السيد الكاظمي انعطافاً كبيراً نحو المحور الخليجي المصري الأردني تمثّل بتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول ذلك المحور من طريق تفاهمات واتفاقيات كثيرة، ومما لا شكّ فيه أنّ ذلك الانعطاف كان بشكل وآخر على حساب العلاقة مع المحور الإيراني السوري. لذلك كان على السيد السوداني العمل على إعادة التوازن في العلاقة مع المحورين تأكيداً لما أقرّه في برنامجه الحكومي. وفي الصفحات الاتية سنبحث الجانبين السياسي الأمني والاقتصادي مع هذا المحور بشكل منفصل برغم ترابطهما بشكل كبير.

المطلب الأوّل : العامل السياسي والأمني

على الصعيد السياسي كان العراق منذ زمن بعيد يعدّ دول الخليج العربي عمقاً استراتيجياً له، ولم يكن من السهل بأي حال من الأحوال فكّ الارتباط مع تلك الدول. وظهر ذلك واضحاً فيما آلت إليه الأوضاع في العراق في السنين التي أعقبت عزو الكويت في عام ١٩٩٠ ، وكذلك في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق وابتعاد دول الخليج العربي عن النظام السياسي الذي تشكّل بعد سقوط بغداد. وقد تمّ إدراك هذا الحقيقة من معظم قادة العراق الجدد، وإنْ لم يُفصح عنها بعضهم. وفي الوقت نفسه يمثّل العراق كذلك عمقاً استراتيجياً لدول الخليج العربي لاسيّما إنّ التهديدات التي تواجهها تلك الدول ليست قليلة هي الأخرى.

منذ توليه مهام عمله، قام السيد السوداني بزيارة إلى المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٢ للمشاركة في قمة خليجية صينية، إذ التقى بالرئيس الصيني وزعماء دول الخليج لبحث سبل التعاون والتنسيق المشترك وقد أثمرت تلك الزيارة عن تفاهمات مستقبلية أسهمت في تعزيز العلاقات العراقية الخليجية من جانب والعلاقات العراقية الصينية من جانب آخر(وكالة الانباء العراقية٢٠٢٢). ويحسب لحكومة السيد السوداني دورها الإيجابي في تقليص الهوة في العلاقات السعودية القطرية، وترطيب الأجواء بين الطرفين. كما لعب العراق دوراً إيجابياً كذلك بالتقارب السوري الخليجي بعد أن ساءت العلاقات بين دول الخليج وسورية بسبب الحرب الاهلية التي اندلعت في سوريا عام ٢٠١١ وبذلك عاد العراق لاستعادة دوره بوصفه عاملاً إيجابياً في تعزيز العلاقات العربيّة –العربيّة. وشهدت العلاقات العراقية الخليجية كذلك تنسيقاً كبيراً في المواقف ايزاء القضايا العربيّة المصيرية، وفي طليعتها القضية

الفلسطينية. وجدير بالذكر كذلك الإشارة إلى دور الدبلوماسية العراقية في التقارب الإيراني الخليجي بعد أن شهدت العلاقات بين الطرفين مراحل من البرود والقطيعة(الياس،٢٠٢٣).

وعلى الصعيد الأمني واصل الطرفان التعاون في سبيل محاربة التطرّف والإرهاب وعلى وجه الخصوص نشاطات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي. كما تمّ تبادل المجرمين الهاربين من العدالة بين الطرفين لاسيّما بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة. ولتصفير المشاكل الحدوديّة بين العراق والكويت سعت حكومة السيد السوداني إلى التوصل إلى اتفاق ثنائي لترسيم الحدود بين البلدين. وجاءت استضافة العراق لبطولة كأس الخليج العربي الخامسة والعشرين لكرة القدم في البصرة مناسبة لتعزيز أواصر الصداقة بين شعوب دول الخليج وحكوماتها.

أمّا العلاقات العراقية المصرية الأردنية فقد واصل السيد السوداني نهج سلفه السيد الكاظمي في توطيد أواصر الصداقة والتعاون مع مصر والأردن، إذ عملت الأطراف الثلاثة عبر لقاءات قمّة على تنسيق المواقف إزاء القضايا العربيّة المهمّة. وكذلك بدأ السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في جولة عربية من أجل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات لاسيّما المجالين الأمني والسياسي للمنطقة. كما ناقش مع الرئيس السيسي الحرب في غزة والسبل الكفيلة بإنهاء معاناة الأبرياء فيها، وتوحيد المواقف للضغط على المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف(الجزيرة الاخبارية،٢٠٢٤).

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

تعمل حكومة السيد السوداني على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربيّة، وبالمقابل وجدت ترحيباً عربياً بجهود الحكومة العراقية. وكبادرة ترحيب من تلك الدول عرضت بعض دول الخليج العربي تصدير الطاقة الكهربائية للعراق بأسعار تقلّ عن نظيرتها الإيرانية. وقد تمّ الاتفاق على مشروع الربط الكهربائي الخليجي الذي سيضمن استيراد كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية مما يجعل العراق يقلّل من حاجاته للطاقة المستوردة من إيران على رغم التحديات التي تواجه هذا المشروع بسبب الضغط الايراني على الحكومة العراقية بشكليه السياسي والدبلوماسي لمنعه من تنفيذ هذا المشروع الذي سيحرم إيران من مردودات مالية كبيرة بفعل استمرار العقوبات الامريكية المفروضة عليها منذ عام ٢٠١٨.

وكذلك جذبت حكومة السوداني الاستثمارات العربية للاقتصاد العراقي لاسيّما السعودية منها إذ أعلن صندوق الاستثمار السعودي عزمه على تأسيس شركات إقليمية لاستثمار ٢٤ مليار دولار في عديد من دول المنطقة ومنها العراق(الياس،٢٠٢٣). ركّزت الإمارات –أيضاً– على وجه الخصوص على مشاريع البنية التحتية في العراق في البداية، وتمركزت معظم استثماراتها في إقليم كردستان، ولكنّ مع تحسن العلاقات مع بغداد، وتحسن الظروف الأمنية، شجّعت هذه العوامل الإمارات على توسيع استثماراتها تدريجياً لتشمل باقي أنحاء البلاد. وأبرمت مجموعة موانئ أبو ظبي اتفاقية مع الشركة العامة لموانئ العراق لاستكشاف فرص الاستثمار وتعزيز التعاون في مجالي النقل والبحرية. كما وقّعت شركة الطاقة الإماراتية اتفاقية مع وزارة الكهرباء العراقية لإنشاء خمسة مشاريع للطاقة الشمسية في العراق في إطار الجهود المبذولة لمعالجة نقص الطاقة والتغير المناخي. وأبدت الإمارات اهتمامها بدعم قطاعات الزراعة والسياحة في العراق، إذ وقّعت شركة إماراتية متخصصة في التكنولوجيا الزراعية أوّل اتفاقية استثمار زراعي مع حكومة إقليم كردستان في عام 2022 وتهدف هذه الاتفاقية إلى مساعدة المزارعين في استخدام

التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وتحسين إدارة مياه الري بكفاءة. وقامت وزارة النفط العراقية بمنح ثلاثة عقود لمدة ٢٠ عامًا لشركة نفط الهلال الإماراتية لتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي البصرة وديالى. وتعمل شركة نفط الهلال منذ مدّة طويلة في إقليم كردستان ويُعدّ مشروعها في محافظة ديالى، التي تُعدّ مركزًا لفرقة كبيرة من قوات الحشد الشعبي، مؤشرًا على أن العراق بكلّ مكوّناته الاثنية يرحّب بالمشاركة الخليجية العربية في إعادة بنائه(معهد دول الخليج،٢٠٢٣).

وفي ٢٧ مايس من عام ٢٠٢٣ أعلن رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني عن البدء بمشروع استراتيجي كبير أطلق عليه اسم ' طريق التنمية'. ويهدف هذا المشروع إلى ربط عدد من موانئ دول خليجية عربية بميناء الفاو العراقي، ومن ثمّ بخط سككي بري (قناة جافة) يصل إلى ميناء جيهان التركي على الشاطئ الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ماراً بعدد من المدن العراقية. وبذلك سيسهم هذا المشروع الكبير بربط اقتصادات دول عدّة بشكل متين يعزّز العلاقات الاقتصادية بينها مما ينعكس إيجابياً على علاقاتها السياسية.

وسيؤدّي المشروع الذي تبلغ تكلفته حوالي 17 مليار دولار إلى تحويل العراق إلى مركز نقل إقليمي تمرّ من خلاله الكثير من السلع والبضائع الاسيوية والخليجية إلى العراق وتركيا وأوروبا بشكل أسرع وآمن وأقل تكلفة من طرق أخرى كقناة السويس. ويتماشى مشروع طريق التنمية مع توجّه إقليمي أوسع نحو مبادرات التكامل الاقتصادي التي أسهمت بشكل كبير في تقليل التوترات في المنطقة.

ويشمل المشروع توقيع كلّ من تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة، وتبرز على وجه الخصوص مشاركة الأخيرتين، مما يعكس تقاربًا بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء الأزمة بين قطر والدول المجاورة التي استمرت من عام ٢٠١٧ حتّى 2021.

ويمكن لمشروع طريق التنمية أن يعزّز مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي، نظرًا لتركيزه على الموقع الجغرافي للعراق وعلاقاته الجيوسياسية وتطور بنيته التحتية المستمر، وانضمام الامارات العربية المتحدة إلى مشروع طريق التنمية مع العراق وتركيا وقطر جاء بسبب عوامل عدّة، من بينها ارتفاع مستوى القلق لدى الإمارات بشأن فعالية الممر الاقتصادي المزمع إنشاؤه لربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يُنظر إليه بوصفه بديلاً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وذلك بسبب اشتداد الصراع في غزّة.

ويُعدّ ميناء الفاو الكبير العنصر الأساس في المشروع إذ سيسهم في زيادة قدرة العراق على استقبال سفن الحاويات الكبيرة، وتقليل اعتماده على ميناء أم قصر القريب. وأُعلن عن مشروع ميناء الفاو الكبير في عام 2010وبدأ العمل عليه في 2013 ليكون المحطة الجنوبية للمشروع ومن المتوقّع الانتهاء منه بحلول عام 2028 كأول مرحلة من ثلاث مراحل. وسيوصل طريق التنمية الذي يتضمّن طريقًا بريًا وخط سكة حديد بطول 1200كيلومتر، بين ميناء الفاو في البصرة وفيشخابور على الحدود مع تركيا، ومن هناك إلى شبكة الطرق والسكك الحديدية التركية مما يتيح الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء مرسين، وإلى أوروبا عبر الطرق البرية من إسطنبول. وبحلول عام 2028 من المتوقّع أن يستقبل الميناء 36 مليون طن من البضائع المحملة في حاويات

و 22مليون طن من البضائع الجافة السائبة المنقولة في حاويات كبيرة، كما يُتوقع أن تزداد هذه السعة بحلول عام 2038.

وبرغم أن الدول التي اتفقت بشكل رسمي على الاسهام في تمويل المشروع هي العراق ودولة الأمارات العربية المتحدة وقطر وتركيا فإنّ الدول التي أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذه ، اذ بلغ عددها تسع دول هي (السعودية والامارات وقطر والكويت وسلطنة عمان وسوريا والأردن وإيران وتركيا).

وعند النظر إلى الدول التي تستعد للمشاركة في تنفيذ المشروع نجد أنّ من بينها من كانت في صراع أو تنافس إلى أمد قريب كالسعودية وايران أو السعودية وقطر مما يعني أن هذا المشروع إنْ تم إنشاؤه سيسهم بشكل فعّال في التقريب والتعاون بين الدول المشاركة فيه، وسيمكّن بذلك العراق من تحقيق سياسة توازن إقليمي فعّالة تجعل من مصالح العراق أهم أولويات حكومة السيد السوداني التي ارتأت في نهج الحياد الوسيلية الأكثر جدوى في تحقيق الاستقرار والتقدّم الاقتصادي للبلد.

ويوضّح الشكل الآتي مسار طريق التنمية من ميناء الفاو العراقي إلى شرق أوربا مروراً بتركيا.

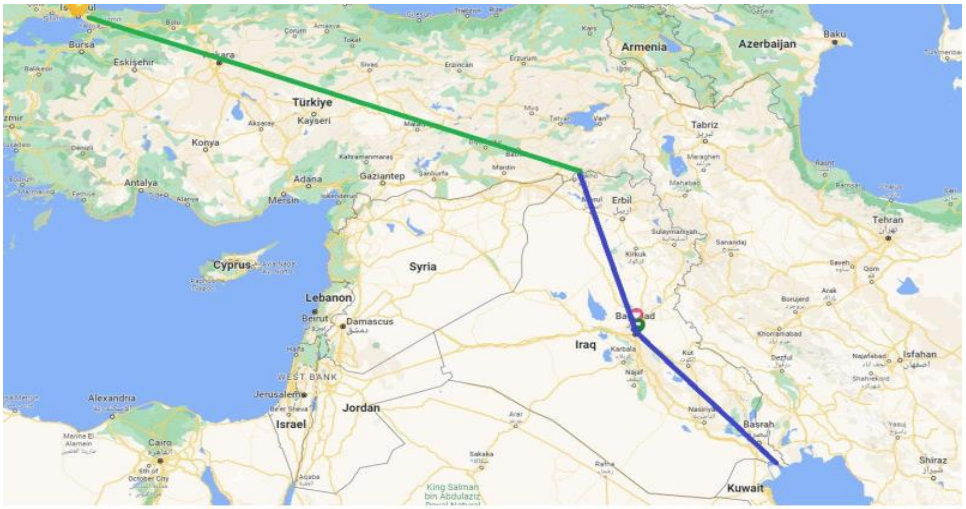

المصدر: شفق نيوز ٢٠٢٤-٠٨- ٢٤ https://shafaq.com/ar

أمّا العلاقات العراقية المصرية الأردنية فواصل رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني، العمل على التفاهمات التي أقامتها حكومة السيد مصطفى الكاظمي مع الأردن ومصر ودول أخرى في المنطقة. كما أن مصر والاردن تتطلعان إلى تفعيل الشراكة الاقتصادية مع العراق وهذا يخدم المصالح الاقتصادية للأطراف الثلاثة. وتسعى الحكومة العراقية لاستقطاب أكبر الشركات المصرية والاردنية للاستثمار في قطاعات مختلفة، أبرزها مشاريع إعمار البنى التحتية والخدمات. وتمّ التوقيع على اتفاقيات مع شركات مصرية لبناء المجمعات السكنيّة مثل مدينة علي الوردي، فضلاً عن شركات تشارك في تنفيذ مشاريع فكّ الاختناقات المرورية في بغداد ونينوى(الجزيرة الاخبارية ٢٠٢٤). وكذلك أبرم العراق اتفاقية مع الأردن لربط شبكاتهما الكهربائية، إذ سيقوم الأردن بتزويد العراق بكميات من الكهرباء تبلغ ٤٠ ميغاواط في المرحلة الأولى على أنْ تزداد الكمية إلى حوالي ١٥٠ وإلى ٢٠٠ ميغاواط في المرحلة الثانية. وأعلنت وزارة الطاقة الأردنية أنّ المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي بين الأردن والعراق ستكتمل في عام ٢٠٢٥ وفقًا للجدول الزمني المحدّد. كما تمّ الشروع في تنفيذ أعمال مدنية وهندسية لتوريد

المواد والقواطع الكهربائية والمحولات وملحقاتها، بالإضافة إلى أعمال خط النقل الكهربائي بقدرة 400كيلو فولت أشّرت إلى أن المرحلة الأولى من الربط مع الجانب العراقي قد بدأت بالفعل.

وهذا التعاون بين العراق في ظلّ حكومة السيد السوداني والأردن ومصر يُشير بشكل واضح إلى أنّ السيد السوداني يرغب في مواصلة ما بدأته الحكومات العراقية السابقة، لاسيّما حكومة السيد مصطفى الكاظمي. ويأتي التعاون – أيضاً– في مسار سياسيات الحياد والتوازن التي أعلن السيد السوداني عن تبنيها في برنامجه الحكومي، والتي تتمثّل بعدم الانحياز إلى محور من دون آخر.

المبحث الثالث: علاقة الحكومة بالمحور الإيراني السوري

تماشياً مع نهجه في سياسة التوازن بين المحاور الإقليمية أولى السيد السوداني اهتماماً للمحور الإيراني السوري لا يقلّ عن اهتمامه بالمحور العربي الخليجي. فقد سعى منذ الأسابيع الأولى لتسنمه منصب رئاسة الوزراء إلى تعزيز علاقات العراق مع الجارتين الشرقية والغربية (إيران وسوريا) إدراكاً منه للدور الكبير الذي تلعبه هاتان الدولتان، لاسيّما إيران، في استقرار العراق. وفي الصفحات الآتية سيتمّ بحث العوامل التي تؤثّر في العلاقة بين العراق من جهة، وجارتيه إيران وسوريا من جهة أخرى.

المطلب الأوّل : العوامل السياسيّة والأمنيّة

كمن سبقه من رؤساء حكومات عراقية أعقبت احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، واجه السيد السوداني مأزقاً كبيراً في العلاقة مع الجارة إيران، ويتمثّل هذا المأزق بقيام القوات الإيرانية المسلحة بمطاردة فصائل توجد في قواعد داخل الأراضي العراقية تعدّها إيران فصائل معادية تهدّد أمنها القومي. وغالباً ما تكون تلك المطاردات على شكل غارات وضربات صاروخية لمدن وقصبات عراقية توقع أعداداً من القتلى والجرحى المدنيين. وفي الوقت ذاته تعدّ حكومة السيد السوداني تلك الضربات انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية وهذا ما حدا بالسيد السوداني إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الاعتداءات الإيراني على الأراضي العراقية.

ومن جانب آخر تؤدّي ضربات القوات الإيرانية للفصائل المسلحة المعارضة الموجودة في الأراضي العراقية إلى تأزم العلاقة بين النظام الإيراني وحكومة إقليم كردستان. هذا بالإضافة إلى الاتهامات التي توجّهها الحكومة الإيرانية إلى حكومة إقليم كردستان بالتغاضي عن نشاطات جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) المعادية للنظام الإيراني. وبذلك تصبح العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية والحكومة الإيرانية على درجة كبيرة من التعقيد، إذ ليس من السهل على حكومة السيد السوداني إرضاء الإيرانيين المتحالفين مع القوى السياسية العراقية التي تدعم حكومته على حساب القوى الكردستانية العراقية التي تُعدّ هي الأخرى حليفة له في ائتلاف إدارة الدولة الذي أنجب حكومته.

بناءً على اتفاق تمّ التوصل إليه في عام 2023 بين العراق وإيران والأكراد وتم الاتفاق على إغلاق مقرات المعارضين الإيرانيين الأكراد في إقليم كردستان العراق، وتجريد أحزاب كردية معارضة عدّة من السلاح والتي تتمركز في شمال العراق(قناة الحرة، ٢٠١٨). كما تطرقت الحكومة العراقية في نقاشاتها مع إيران إلى بعض الأمور، منها تأجيل أي خطط إيرانية لانتهاك السيادة العراقية أو عبور الحدود. وتلقّى السيد السوداني وعودًا من

إيران بعدم القيام باجتياح بري أو تأجيله، مما يوفّر له فرصة لتطوير حلول للسيطرة على نشاط الجماعات الكردية المعارضة، وهذا يعدّ مكسبًا له أمام حلفائه المؤيدين لإيران في العراق.

وبرغم صعوبة المأزق بذل السيد السوداني جهوداً كبيرة للخروج منه وتوّجت تلك الجهود باتفاق أمني بين حكومات إيران وكردستان والحكومة الاتحادية في بغداد في أيلول من عام ٢٠٢٤ خلال زيارة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى العراق. وتضمن الاتفاق نزع سلاح الجماعات الكردية الإيرانية المسلحة ونقلها إلى عمق الأراضي العراقية وبذلك دخلت العلاقات العراقية الإيرانية مرحلة جديدة من التعاون السياسي الأمني(ميدى،٢٠٢٤).

واستثمر السيد السوداني هذا التطور في العلاقات العراقية الإيرانية فقام بإنجاز التقارب السعودي الإيراني وتتويجه باتفاق للتعاون بين البلدين تضمّن توقيع مذكرات تفاهم تتألف من عشر نقاط، وتشمل هذه النقاط افتتاح قنصليات في جدة ومشهد، والتعاون في حل الأزمة اليمنية ومسألة الحجاج الإيرانيين، إضافة إلى التعاون في مجالات التجارة ومكافحة الجريمة والإرهاب. كما تم التوصل إلى تفاهمات بشأن الأوضاع في لبنان وسوريا، مما يمثّل انفراجاً كبيراً في العلاقات بين البلدين ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بالإضافة إلى إعادة ضبط التوازنات الصعبة بين إيران والولايات المتحدة. وبعد تكرار الهجمات على المواقع الأمريكية من الفصائل المسلحة قام وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بزيارة للسيد السوداني عام ٢٠٢٤ لحثّه على اتخاذ إجراءات حازمة ضد بعض الفصائل المسلحة المدعومة من إيران ولتفادي أي تصعيد في المنطقة، أو توسيع الصراع الجاري في قطاع غزة بين (الكيان الصهيوني) والفصائل الفلسطينية(شفيق نيوز،٢٠٢٤).وعقب تلك الزيارة قام رئيس الوزراء العراقي بزيارة إلى إيران للتأكيد على أهمية التنسيق بين البلدين في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة في غزة. وخلال الزيارة طلب السيد السوداني من القادة الإيرانيين المساعدة في وقف هجمات الفصائل المسلحة على القوات الأمريكية في العراق، نظراً للمخاوف من العواقب التي قد تؤثّر على بلاده غير المستقرّة سياسيًا واقتصاديًا.

وفيما يخصّ العلاقة مع سوريا حرص السيد السوداني كذلك على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين. وما دفعه إلى ذلك هو تهديد ما يسمى بتنظيم (داعش) الارهابي لكلا البلدين، إذ تنشط عصابات ذلك التنظيم بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية بين العراق وسوريا. وكثيراً ما يستغل مقاتلو التنظيم الإرهابي الثغرات الحدودية للتسلل من بلاد إلى أخرى حاملين معهم أدوات الموت والدمار. وبذل السيد السوداني كذلك جهوداً كبيرة من أجل إعادة سوريا إلى الجامعة العربيّة، وتحسين علاقاتها العربيّة بعد الانقطاع والتوتر الذي ساد تلك العلاقات في أعقاب نشوب الحرب الاهلية في سوريا عام ٢٠١١(المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء،٢٠٢٣).

التوازن العسكري بين العراق وإيران

	العراق	إيران	الفرق
عدد أفراد القوات المسلحة	701,524	1,401,454	699,930
القوة العسكرية الاحتياطية	0	378,700	378,700
القوة الرديفة	100,000	220,000	120,000
الطائرات المقاتلة	26	186	164
الدبابات	848	1996	1,148
الميزانية الدفاعية	$5,252,000,000	$9 451,954,	−$ 4,702,451,000
الترتيب العالمي	**45**	**14**	**31**

التوازن العسكري بين العراق والسعودية

	العراق	السعودية	الفرق
عدد أفراد القوات المسلحة	701,524	611,317	90,207
القوة العسكرية الاحتياطية	0	0	0
القوة الرديفة	100,000	150,000	50,000
الطائرات المقاتلة	26	283	257
الدبابات	848	1,485	637
الميزانية الدفاعية	$5,252,000,000	$71 720,000,00	$66,468,000,000
الترتيب العالمي	**45**	**23**	**22**

Source: Global Firepower. https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?form=form&country1=turkey&country2=iraq&Submit=COMPARE

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

يُعد العراق ذا أهمية استراتيجية لإيران في مجالات رئيسة مثل الأمن والاقتصاد، كما يُعد بوابة إيرانية إلى العالم العربي. ففي المجال الاقتصادي شدّد العراق على أهمية التعاون المشترك مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قطاعات عدّة أهمّها الكهرباء والغاز، وكانت هذه القضايا من أبرز المواضيع التي نوقشت بين الجانبين إذ ركّز رئيس الوزراء السيد السوداني على أهمية تعزيز إمدادات

الطاقة الكهربائية والغازية لا سيّما في ظلّ عدم اكتمال برنامج الطاقة الوطني. وقد أولى السوداني لهذا الملف أهمية كبيرة في جدول أعماله، إذ تلقّى وعوداً بزيادة الإمدادات والتزويد بالكهرباء. ومن شأن تنفيذ هذه الاتفاقيات ان تسهم في رفع حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق، والتي شهدت تراجعاً كبيراً خلال عام 2022. كما تمّ الإعلان عن إفتتاح مكتب تمثيلي لوزارة النفط الإيرانية في العراق مما مثّل خطوة سياسيّة تعكس الرغبة في تعزيز التعاون في مجال النفط والغاز.

ومنذ وصول الرئيس الإيراني بزشكيان إلى السلطة، أبرم اتفاقيات عدّة مع الحكومة العراقية، ومن المتوقع أن تؤدّي إلى توقيع اتفاقيات إضافية إلى جانب النقاشات العامة بشأن تعزيز العلاقات والتعاون في المجالات التجارية والاقتصادية، وهناك قضايا أساسية تتصدر أجندة الرئيس الإيراني الجديد. ويمثّل مشروع الربط السككي بين البصرة والشلامجة واحداً من أهمّ المشاريع التي تمّ إكمالها بعد تسنم الرئيس بزشكيان لمهام عمله. فعلى الرغم من أهمية المشروع للدولتين الجارتين لم يتم إنجازه من الحكومات السابقة في كلا البلدين برغم مرور سنوات عدّة على التفاهم العراقي الإيراني بشأن تنفيذه. وفي عهد السيد الكاظمي وقّعت الحكومة العراقية مع نظيرتها الإيرانية اتفاقية لإكمال المشروع إلا أنه لم يكتمل. وتبدو حكومة السيد السوداني اليوم عازمة على انجاز هذا المشروع وجني فوائده(العربية الاخبارية ٢٠٢٣).ويمثّل هذا المشروع أول خط سككي بين العراق وايران ويبشر بفوائد اقتصادية عديدة لكلا البلدين. فهو عبارة عن خطّين متوازين يتخصص أحدهما بنقل المسافرين، فيما يتخصص الآخر بنقل السلع والبضائع. فيقوم الأول بانعاش السياحة، لا سيّما الدينية بين البلدين وذلك من طريق تسهيل عبور أعداد كبيره من الزائرين بينهما. ومن جانب آخر يسهم الخط الخاص بنقل السلع والبضائع بزيادة التبادل التجاري وتيسيره في واحدة من أهمّ المناطق التجارية بين الجارتين.

ويوضّح الشكل الآتي الخط السككي المزمع إنجازه لربط البصرة بمنطقة الشلامجة الإيرانية.

المصدر: موقع أمواج ميديا، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤. متوفر على الرابط:
https://amwaj.media/ar/data/country/iraq/economy/trade/basra-shalamcheh-railway

وتمكنت حكومة السيد السوداني بفضل سياسة الحياد بين المحاور الإقليمية والدولية من ضمان توفير ما يحتاج إليه العراق من وقود لتشغيل محطاته الكهربائية من إيران على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة. فقد قامت الإدارة الامريكية لمرات عديدة باستثناء العراق من التعامل التجاري مع إيران تفهماً للظروف الصعبة التي يمرّ بها البلد(الجزيرة٢٠٢٣).

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين العراق وسوريا، تسبّبت الأزمات التي واجهها البلدان في السنوات الماضية بضعف التعاون بينهما. فالتدهور الأمني الكبير الذي شهده العراق عقب احتلاله من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣ وكذلك غزو تنظيم (داعش) الإرهابي لثلاث محافظات عراقية (نينوى، صلاح الدين، والانبار) أدّى إلى ضعف التبادل التجاري بين العراق وسوريا. ويعود السبب في ذلك الضعف في الوقت نفسه إلى تعرّض سوريا هي الأخرى إلى تدهور أمنى كبير في أعقاب الحرب الاهلية التي اندلعت عام ٢٠١١ والتي كان من ضمن تداعياتها غزو تنظيم (داعش) الإرهابي لشمال وشرق سوريا، وبذلك بسط هذا التنظيم سيطرته العسكرية شبه التامة على الحدود بين البلدين مما تسبّب في شل الحركة التجارية بينهما.

وبعد وصول السيد السوداني إلى رئاسة الوزراء في عام ٢٠٢٢ بذل جهوداً كبيرة لعودة العلاقات المتينة مع سوريا لاسيّما إنّها قد عادت إلى الجامعة العربيّة، واستطاع نظامها ان يحقق استقراراً سياسياً واقتصادياً بعد تمكّنه من إحراز انتصارات على الفصائل المسلحة التي شهرت السلاح بوجهه. وهذا سيؤدّي بلا شكّ إلى قيام تعاون اقتصادي كبير بين البلدين الجارين لاسيّما في مجال تصدير كميات من النفط العراقي عبر أنابيب تمتد من الأراضي العراقية إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. وتعاون من هذا النوع سيضمن للعراق مساراً جديداً ومهماً لتصدير نفطه، في الوقت نفسه الذي يضمن فيه دخلاً مادياً كبيراً لسوريا لقاء مرور تلك الأنابيب عبر أراضيها.

كما قامت حكومة السيد السوداني بجهود وساطة لحلّ المشاكل بين تركيا وسوريا وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد أن انقطعت في بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١. ومما ساعد في نجاح تلك الجهود حسن العلاقة التي تربط الحكومة العراقية بالنظامين التركي والسوري. وبنجاح الوساطة العراقية بين الجارتين الشمالية والغربية يكون العراق قد أسهم في تخفيف التوتر في المنطقة وإبعاد شبح الحروب والصراعات بين بلدانها، وهذا بدوره يسهم في تحقيق التقدّم والازدهار لسائر دول الشرق الأوسط.

ونستنتج مما سبق أن الأهمية الاقتصادية لكل من إيران وسوريا، للعراق، لا تقلّ عن الأهمية الاقتصادية لدول الخليج العربي ومصر والأردن، وبذلك تكون سياسة الحياد تجاه المحورين أمراً لا بدّ منه للعراق من أجل تحقيق فوائد اقتصادية ترفع من مستوى دخله القومي ودخل مواطنيه.

المطلب الثالث: المتغيّرات الإقليميّة الدوليّة

تتميز حكومة السيد السوداني من سابقاتها من الحكومات التي تشكلت في أعقاب الإطاحة بالنظام البعثي عام ٢٠٠٣ في إنّها تحاول انتهاج سياسية اعتدال وتوازن بين المحورين الدوليين الاساسين في النظام السياسي العالمي. فحكومة السيد المالكي، –على سبيل المثال–، لم تسع إلى توطيد علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية برغم التوقيع على معاهدة التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠١١ فأدّى ذلك إلى تباطؤ الأمريكيين في نصرة العراق عند تعرّضه لغزو تنظيم داعش الإرهابي. واتجه السيد حيدر العبادي إلى تعزيز علاقات العراق بالولايات المتحدة الامريكية فكسب تأييدها في حربه لتحرير المدن التي احتلها التنظيم الإرهابي. وانحاز السيد عادل عبد المهدي إلى الصين، وكاد أن يجذب الكثير من الاستثمارات الصينية إلى العراق لولا اضطراره إلى تقديم استقالته تحت وطأة انتفاضة تشرين ٢٠١٩–٢٠٢٠. أمّا السيد الكاظمي فقد تخلّى عن تفاهمات سلفه عبد المهدي مع الصين ولجأ إلى

استبدالها بتفاهمات مع الجانب الأمريكي حصلت بموجبها الولايات المتحدة على فرص كبيرة للاستثمار داخل العراق. وقد اختلف السيد السوداني عن سابقيه في إنّه لم يكتف بإعلان سياسة التوازن والحياد تجاه المحاور الإقليمية والدولية، بل عمل بشكل جاد على تحقيق تلك السياسة على أرض الواقع. وإذ تمّ التطرّق إلى سياسة الحياد التي اتبعها السيد السوداني تجاه المحاور الإقليمية فلا بدّ من التطرّق- أيضاً- إلى سياسته تجاه المحاور الدولية، وذلك بسبب تأثيرها الكبير والحاسم في سياسات تلك المحاور. وبالإمكان تصنيف المحاور الدولية إلى محورين: غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وشرقي بقيادة روسيا، وسنبحثهما على انفراد.

أوّلاً : المحور الأمريكي

في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي ضمّ أكثر من عشرين دولة قوية بإسقاط النظام العراقي تحت ذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، وارتباطه بعلاقات مع تنظيم القاعدة الإرهابي. وأسفر احتلال العراق، من بين أمور أخرى عديدة، عن سيطرة الأمريكيين على مقدرات البلاد لمدّة زمنية ما زالت مستمرة، ببعض جوانبها، حتّى اليوم. فهناك العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق متفرقة من العراق. وما تزال السفارة الأمريكية أكبر سفارة تضمّها العاصمة العراقية بغداد. وما يزال للأمريكيين وسفرائهم أو سفيراتهم دور مميز في تقرير من يحكم العراق. وبذلك لا مناص لمن يتسنّم منصب قيادة العراق من التعامل مع الأمريكيين بشكل يأخذ بالحسبان قوّتهم وتأثيرهم في الوضع السياسي حتّى الاقتصادي القائم في البلاد.

وقد أثبت الامريكيون لمرات عديدة أنهم قادرون على إحداث الكثير بفضل قوّة نفوذهم وتأثيرهم. ففي عام ٢٠١٤، -على سبيل المثال-، تعرّض العراق إلى غزو من تنظيم 'داعش' الإرهابي لثلاث مدن عراقية تشغل حوالي ثلث مساحة العراق. ولم تتحرّك القوات الأمريكية الموجودة على أرض العراق بالسرعة والطريقة المطلوبة للتصدي لذلك العدوان برغم وجود اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والتي تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن العراق عند تعرّضه لاعتداء خارجي. وكان من نتائج ذلك الغزو الإرهابي خسارة السيد نوري المالكي لولاية ثالثة، واستبداله بالسيد حيدر العبادي الذي رأى فيه الامريكيون بديلاً جيداً عن المالكي الذي لم يكن يصغي لهم كما ينبغي.

وفي عام ٢٠٢٢ قامت الإدارة الأمريكية بمعاقبة المصارف العراقية كلها التي تتعامل بالدولار الأمريكي خارج المنصات التي تحدّدها وزارة الخزانة الأمريكية بحجة السيطرة على حركة الدولار، ومنع وصوله لدول وجهات تعدّها الولايات المتحدة جهات مارقة. ونتيجة لذلك إرتفع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي بشكل حاد أسفر عن أزمة مالية كبيرة وارتفاع عالٍ للأسعار. وجاء هذا بمثابة انذار مبكر للسيد السوداني بعدم المغامرة بالتمرّد على السياسة الأمريكية. ويذهب الكثير من المراقبين إلى أن انتفاضة تشرين عام ٢٠١٩ كانت بتحريض ودعم امريكي رداً على محاولة السيد عادل عبد المهدي التوجّه إلى الصين بدلاً من الولايات المتحدة.

ومما لا شكّ فيه أنّ السيد السوداني أدرك هذه الحقيقة بشكل كامل فراح يتجنب قدر الإمكان كلّ ما يغيض الإدارات الأمريكية ويُشعرها بالابتعاد عنها باتجاه قوى دولية أخرى. فلم يتجاهل السيد السوداني شركة جنرال الكتريك الأمريكية حين وقّع اتفاقيات مع شركتي سيمنز الألمانية وتوتال الفرنسية.

وعلى الصعيد السياسي، لم يُقحم السوداني نفسه في 'طوفان الأقصى' كما فعلت أطراف محور المقاومة على الرغم من تصريحاته المتكررة بدعم القضية الفلسطينية واستنكار الجرائم الصهيونية بحق أبناء غزة. وبذلك ضمن السيد السوداني من خلال سياسة الحياد التي اتّبعها منذ اليوم الأول لتوليه منصبه علاقات جيّدة مع الولايات المتحدة وتعاون يثمر منافع متبادلة للطرفين.

ثانياً: المحور الشرقي

حفاظ السيد السوداني على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة لم يكن مطلقاً على حساب قوى دولية وعظمى غيرها. فقد حاول الإفادة من باقي القوى العظمى في استتباب أمن العراق واستقراره. فقد اتجه إلى موسكو، –على سبيل المثال–، في محاولة لتنويع مصادر تسليح الجيش العراقي، ومن الخبرات الروسية في الحرب على التنظيمات الإرهابية لا سيّما إنّ روسيا قد عانت وما تزال تعاني من خطر تلك التنظيمات. وبذا حاول السيد السوداني إيجاد توازن في سياسته الخارجيّة مع الدول العظمى.

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فأتبع السيد السوداني ذات السياسة. فمنذ الأيام الأولى لتوليه منصب رئيس مجلس الوزراء قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لحضور لقاء قمّة صينية خليجية في الرياض عام ٢٠٢٢. وبهذه الزيارة أكّد السيد السوداني إنّه لن يتخلى عن التفاهمات التي توصّل إليها السيد عادل عبد المهدي مع الصين والتي تهدف إلى مقايضة قسم من النفط العراقي بمشاريع بنى تحتية تنفّذها الشركات الصينية في العراق.

ولكي لا يُثير السيد السوداني الشكوك بشأن سياسة التوازن التي أعلنها في برنامجه الحكومي، قام بزيارة عمل إلى كلّ من المانيا وفرنسا ووصف ما قام به بـ 'الدبلوماسية المنتجة'. ويُقصد بهذا المصطلح الدبلوماسية التي تنتج فوائد سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها للطرف الذي يقوم بها، وهذا ما حصل بالفعل. فقد انتجت زيارة المانيا اتفاقات مع شركة سيمنز الشهيرة لمساعدة العراق

في حل أزمة الكهرباء التي يعاني منها منذ عقود عدة (DW 2023). أمّا زيارة فرنسا فقد أسفرت هي الأخرى عن العديد من الاتفاقات والتفاهمات، أهمّها اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والتعاقد مع شركة توتال انيرجي للاستثمار في مجال الطاقة وبذلك وازن السيد السوداني بين الشرق والغرب جاعلاً مصلحة العراق فوق كل مصلحة(القاهرة الاخبارية ٢٠٢٣). ولكي لا تؤثّر اتفاقيات الطاقة التي وقّعها السيد السوداني في برلين وباريس حساسية الإدارة الامريكية، اعلنت الحكومة العراقية على لسان وزير النفط، زياد علي فاضل، ان شركة 'جنرال الكتريك' الامريكية ستسهم كذلك في العديد من مشاريع انتاج الطاقة في العراق(وكالة الانباء العراقية ٢٠٢٤).

ويمكن الاستنتاج مما سبق أن سياسة الحياد التي اتبعها ويتبعها السيد السوداني على المستوى الدولي أتت أكلها برغم التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق في هذه المرحلة. فقد ارتبط العراق مع قوى عظمى من المعسكرين الشرقي والغربي بالكثير من المشاريع الاقتصادية التي من شأنها دعم سياسية التوازن العراقية. ولكن هذا ليس هو نهاية المطاف. فما تزال هناك الكثير من التحديات الإقليمية والدولية التي قد تطيح بتلك السياسة في المستقبل القريب لاسيّما مع استمرار ' طوفان الأقصى' وحدة التوتر في المنطقة. وسنبحث في الصفحات الآتية خطورة ومآلات تلك التحديات.

المطلب الرابع: المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة

أوّلاً : الحياد العراقي في ظلّ ' طوفان الأقصى'

كما سبقت الإشارة اليه، تتعرّض سياسة الحياد العراقية إلى الكثير من التحديات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. وتتمثل التحديات الداخلية بتعدد الفصائل المسلحة وتنوع مشاربها الفكرية والمذهبية وما تسبّبه من إحراج للحكومة العراقية التي وعدت بحصر السلاح بيد الدولة، وكذلك بتعدد وتنوع الاصطفافات السياسية لتلك الفصائل مع قوى إقليمية ودولية. أمّا التحديات الخارجية تتمثل بوجود قوى إقليمية ودولية تحاول جذب العراق إلى مشاريعها السياسية والاقتصادية.

لقد أحدثت الانتفاضة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة ضد الاحتلال الإسرائيلي (طوفان الأقصى) انقساماً حاداً في مواقف القوى الإقليمية والدولية ازاءها. فعلى الصعيد الإقليمي وقفت سوريا والفصائل المسلحة في كل من لبنان (حزب الله) والعراق واليمن إلى جانب الفلسطينيين في الحرب التي شنّتها (إسرائيل) على مناطقهم في حين وقفت دول عربية أخرى موقفا متفرجاً أو محايداً من تلك الحرب.

وتمثّل موقف الفصائل العراقية المسلحة بمساندة عسكرية واضحة من طريق إطلاق الكثير من الصواريخ والطائرات المسيرة على أهداف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية. وموقف كهذا من شأنه أن يسبّب حرجاً كبيراً للحكومة العراقية كونها تعلن دائماً عن خططها في حصر السلاح بيدها وحدها. كما وان هذه الضربات من الفصائل العراقية المسلحة قد تعرض البلد إلى رد (إسرائيلي) يضع الحكومة أمام خيارين صعبين للغاية. فإمّا أن ترد الحكومة العراقية بوساطة قواتها المسلحة وعندها ستكون طرفاً في المعركة وتفقد بذلك حيادها. وإمّا أن تلتزم الصمت وعندها ستكون في موضع اتهام من الشعب في عدم الدفاع عن مواطنيها. وفي حال تطور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى صراع إقليمي سيجد العراق نفسه كذلك في موقف يصعب عليه فيه الحفاظ على حياده. فقيام بعض الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا وربما (إسرائيل)(جريدة الدستور٢٠٢٤) في الهجوم على مدينتي حلب وادلب السوريتين من تنظيم 'احرار الشام' الإرهابي قد فرض على العراق موقفاً مناصراً لسوريا كما جاء على لسان رئيس وزراءه السيد السوداني . وفي هذه الحالة قد يجد العراق نفسه في موقف معاد ليس لإسرائيل وحسب، بل ولتركيا أيضاً.

وليس من المستبعد أن ينهار اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و (إسرائيل) في أي لحظة بسبب الانتهاكات المتواصلة التي ترتكبها (إسرائيل) لذلك الاتفاق (قناة الجزيرة ٢٠٢٤) . وانهيار الاتفاق يعني عودة القتال مجدّدا وهذا يعني بطبيعة الحال عودة الفصائل العراقية المسلحة إلى تسديد ضربات صاروخية جديدة لمواقع إسرائيلية قد تؤدّي إلى رد إسرائيلي ومن ثم وضع الحكومة العراقية أمام خياري الرد أو الصمت وكلاهما صعب جداً.

وعلى الصعيد الدولي تبقى العلاقات الامريكية العراقية مهددة بالدهور في أي لحظة في حال استمرار الصراع في الشرق الأوسط وذلك لأن مواقف الطرفين مختلفة، بل ومتناقضة إزاء العديد من القضايا الإقليمية.

فعلى سبيل المثال، قد يسبّب التقارب العراقي الإيراني مشاكل للحكومة العراقية مع الولايات المتحدة التي تُعدّ من أكبر أعداء إيران الدوليين. وربما تزداد تلك المشاكل حدة مع وصول الرئيس المنتخب دونالد ترامب الى البيت الأبيض في شهر كانون الثاني ٢٠٢٥ لاسيّما إنّه معروف بكرهه الشديد لإيران وبرنامجها النووي.

كما أن عدم استجابة العراق لبعض المطالب الامريكية في فرض حصار اقتصادي، وعدم قيام الحكومة العراقية بمنع الفصائل العراقية المسلحة من ممارسة نشاطات عسكرية لدعم الحكومة السورية

قد يؤدّي –أيضا– إلى توتر العلاقة مع الولايات المتحدة مما يؤدّي هو الآخر إلى توتر العلاقات العراقية الامريكية. وهذا يعني ان التحديات التي تواجه سياسة الحياد العراقية على المستويين الإقليمي والدولي كانت وما تزال خطيرة إلى الحدّ الذي يمكنه انهاء تلك السياسة.

ثانياً: سقوط النظام السوري

بعد ساعات من إعلان وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني وحزب الله اللبناني الذي استمرّ لما يزيد عن أربعة عشر شهراً، قامت فصائل مسلحة معارضة للنظام السوري تقودها 'هيئة تحرير الشام' التي كانت تحمل اسم 'جبهة النصرة' بقيادة أحمد الشرع المُلقب بابي محمد الجولاني، باحتلال مدينة حلب القريبة من الحدود التركية السورية. ثمّ استمرّ تقدم تلك القوات جنوباً على نحو سريع فاجأ جميع المراقبين والمحللين فضلاً عن القيادة السورية والزعماء الإقليميين والدوليين. وفي غضون أيام معدودة لم تتجاوز العشرة أيام تمكنت تلك الفصائل من دخول العاصمة دمشق وإعلان إحكام قبضتها عليها بعد فرار الرئيس الأسد إلى موسكو.

وتسببت تلك الاحداث المفاجئة والسريعة في إرباك مواقف القوى الإقليمية والعالمية مما جرى ويجري في سوريا، ولم تكن مواقف حكومة السيد السوداني استثناءً من ذلك الارباك. ففي بداية الهجوم الذي شنه المسلحون على مدينة حلب سارع السيد السوداني إلى الإعلان عن استعداد العراق لتقديم كل الدعم اللازم لسوريا لمواجهة الإرهاب وكافة تنظيم ولموقف السوداني هذا ما يبرره. فهيئة تحرير الشام هي وليدة 'جبهة النصرة' المصنفة على لائحة الإرهاب، ولها تاريخ طويل في عمليات القتل والترويع ضد المدنيين إبان الحرب الاهلية السورية التي امتدت على مدى أكثر من عشر سنوات، وإذا ما كُتب لها الانتصار على نظام الأسد فلن يكون العراق في مأمن من إرهابها لا سيّما إنّ الحدود العراقية السورية ما تزال سهلة الاختراق برغم كل الإجراءات الأمنية التي اتخذها العراق هناك. فإنّ موقف حكومة السيد السوداني من اجتياح المنظمات المسلحة للمدن السورية الواحدة تلو الأخرى واقترابها من العاصمة دمشق سرعان ما تغيّر. وجاء التغيير في الموقف على شكل جهود دبلوماسية حاول العراق بذلها مع إيران وتركيا من أجل إيجاد حل يُبقي على نظام الأسد مع تقديم تنازلات لهيئة تحرير الشام التي يقودها الجولاني. ولكن سرعة انقضاض المسلحين، المدعومين من قوى إقليمية ودولية كبيرة، على معقل النظام حال دون تحقيق الجهود الدبلوماسية لأية نتيجة.

وفي الثامن من شهر كانون الأول أعلنت 'هيئة تحرير الشام' رسمياً عن سقوط النظام واستلامها لزمام الحكم في سوريا. وبذا فقد المحور الإيراني حليفاً مهماً له في واحدة من أصعب مراحل صراعه مع العدو الصهيوني. فبالرغم من عدم اشتراك سوريا بشكل مباشر في 'طوفان الأقصى' كانت المساعدات العسكرية واللوجستية الإيرانية تصل

الى حزب الله اللبناني من طريق أراضيها بسرعة وسهولة. والسؤال المطروح اليوم هو ما مدى تأثير سقوط نظام الأسد على سياسة الحياد العراقية إزاء المحاور الإقليمية والدولية.

اتخذ السيد السوداني موقفاً محايداً من تطورات الأوضاع في سوريا في الأيام الأخيرة التي سبقت سقوط النظام. فقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن الحكومة العراقية رفضت طلب نظام الأسد أرسال قوات للتصدي لهجمات 'هيئة تحرير الشام' وفي الساعات الأولى التي أعقبت سقوط نظام الأسد أصدرت حكومة السيد السوداني بيانا جاء فيه: " العراق يؤكد ضرورة احترام الإرادة الحرّة لجميع السوريين، ويشدد على أنّ أمن سوريا ووحدة أراضيها، وصيانة استقلالها، أمر بالغ الأهمية، ليس للعراق فقط إنما لصلته بأمن واستقرار المنطقة"، لافتا الى ان "الحكومة العراقية تدعم كل الجهود الدولية والإقليمية الساعية إلى فتح حوار يشمل الساحة السورية بكلّ أطيافها واتجاهاتها، ووفق ما تقتضيه مصلحة الشعب السوري الشقيق، وصولاً إلى إقرار دستور تعددي يحفظ الحقوق الإنسانية والمدنية للسوريين، ويدعم التنوع الثقافي والإثني والديني الذي يتمتع به الشعب السوري الكريم، وضرورة المحافظة على هذا التعدد الذي يمثل مصدر غنى لسوريا، من دون إخلال أو تفريط به(قناة السومرية ٢٠٢٤)". وجاء موقف الحكومة العراقية هذا مدعوماً من كل أطراف 'الإطار التنسيقي' التي شكلت ودعمت الحكومة، وكذلك من قوى المعارضة وعلى وجه الخصوص 'التيار الصدري' الذي أعلن زعيمه سماحة السيد مقتدى الصدر عن معارضته لأي تدخل عراقي عسكري في الأزمة السورية ، ويأتي هذا الموقف المحايد من الحكومة وقوى أخرى عراقية بناءً على حقائق يصعب نكرانها، ومنها:

- كان نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد نظاماً ديكتاتورياً لا يؤمن بالتعددية الحزبية، وتداول السلطة بشكل سلمي، وله تأريخ طويل وبشع في قمع الحريات وحرمان الشعب من أبسط حقوقه، فضلا عن تردّي الوضع الاقتصادي والنقص الحاد في الخدمات. وعليه، لا يكون من الانصاف الوقوف بجانب نظامٍ كهذا.
- أيّدت الغالبية العظمى من أبناء الشعب السوري الانتفاضة المسلحة ضد النظام برغم أن من قام بها هي منظمات ومجاميع لها هي الأخرى تاريخ إرهابي طويل.
- إنّ التنظيمات والمجاميع المسلحة التي تولّت مهمة اسقاط نظام الأسد مدعومة بشكل كامل من قوى عظمى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى إقليمية قويّة ومؤثّرة أهمّها تركيا و 'إسرائيل'. وبذا يؤدّي الاصطدام بها إلى وضع العراق في موقف معادٍ لقوى لا قبل له بمعاداتها وقتالها.
- للقوى التي أسهمت في إسقاط نظام الأسد، وعلى وجه الخصوص، ' هيئة تحرير الشام'، وريثة 'جبهة النصرة' الإرهابية امتدادات كثيرة داخل الأراضي العراقية، مما يعني أنها تمتلك القدرة على تصدير الإرهاب إلى العراق بشكل وآخر لاسيّما إنّ الحدود العراقية السورية ليست مؤمنة بشكل كامل.
- إذا قام العراق بشن حرب على 'جبهة النصرة' فإنه سيكون في موقف معادٍ لتركيا التي تتحكّم بموارد المياه العراقية، وتستطيع حرمانه منها متى ما تشاء.
- ما تزال القواعد الأمريكية توجد على الأرض العراقية وتستطيع إلحاق الضرر بأهله وبناه التحتية في حال اصطدم معها.
- لم يرقَ الموقف الإيراني من الحرب التي شنّتها المجاميع المسلحة على نظام الأسد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي جمع بين الدولتين لأكثر أربعين عاماً. فلم تقاتل القوات الإيرانية الموجودة على الأرض السورية

إلى جانب قوات النظام السوري برغم التصريحات التي أدلى بها العديد من المسؤولين الإيرانيين عن عدم سماحهم بسقوط نظام الأسد.

وبناءً على ذلك يكون موقف الحياد الذي اتخذته حكومة السيد السوداني أفضل ما يمكن اتخاذه في هذا الظرف العصيب الذي تمرّ به المنطقة على وجه العموم، والعراق على وجه الخصوص، برغم مرارته.

ثالثاً: المتغيّرات الدوليّة:

تسنّم السيد محمد شياع السوداني منصب رئاسة مجلس الوزراء العراقي في وضع دولي يُعد غاية في التعقيد. فالحرب الروسية الأوكرانية التي كان قد مضى على نشوبها بضعة أشهر كانت وما تزال تشتد ضراوة يوماً بعد يوم، وأنقسم العالم إزائها إلى معسكرين متناحرين يذكّران بسني الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي. فقد انضمّت معظم الدول الاوربية إلى جانب الأمريكيين في دعم أوكرانيا بما تستطيع من أسلحة، باستثناء النووية منها. وانضمت الصين وكوريا الشمالية وإيران إلى روسيا، وتوزعت باقي دول العالم بين هذا المعسكر وذاك. وفي وضع كهذا يكون من الصعب بمكان اتخاذ موقف محايد لا سيّما لبلد كالعراق، وفي مرحلة كهذه. فما تزال هناك قواعد عسكرية في العراق تضمّ بضعة آلاف من الجنود، وما زالت هناك مصالح مشتركة بين البلدين.

ففيما يتعلق بالقواعد والقوات الامريكية الموجودة على أرض العراق، تصرّ معظم القوى السياسية الداعمة لحكومة السيد السوداني والمنضوية في تحالف 'الاطار التنسيقي' على انسحاب تلك القوات بناءً على قرار مجلس النواب العراقي الصادر في ٢٠٢٠/١/٥ والقاضي بإنهاء وجود جميع القوات الأجنبية من العراق. واستطاع السيد السوداني أن يتفق مع الجانب الأمريكي على انسحاب قواتهم في نهاية عام ٢٠٢٥، ولكن لا شيء مضمون ألبته في عالم السياسة لا سيّما الاتفاقيات الموقعة بين دولة عظمى وأخرى ضعيفة.

وفي يد الإدارة الامريكية ورقة أخرى قويّة تستطيع استخدامها متى تشاء ضد العراق وهي الدولار. فكما هو معلوم، يودع العراق عائداته النفطية كلها في البنك الفدرالي الأمريكي، ولا يمكنه إجراء

تعاملاته التجارية إلا من خلال واشنطن. وبذا يكون احتياطي العراق من العملة الصعبة تحت رحمة الإدارة الامريكية. وفي الأيام الأولى لوصول السيد السوداني إلى سدة الحكم امتنع البنك الفدرالي عن إمداد العراق بما يحتاجه من دولارات لتمويل صفقاته التجارية بحجة أن أموالاً كثيرة تذهب من العراق إلى إيران وروسيا ودولاً أخرى تُعد معادية للولايات المتحدة أو راعية للإرهاب العالمي. وأمام حاجة العراق الملحة للغاز الإيراني، على سبيل المثال، لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية، يكون العراق في معضلة يصعب حلّها.

كما أنّ الموقف الأمريكي من القضايا العربية والإسلامية يمثل هو الآخر عائقاً كبيراً أمام تطوير العلاقات الامريكية العراقية. فلا الولايات المتحدة قادرة على إرضاء العرب والمسلمين على حساب حليفتها الاستراتيجية 'إسرائيل'، ولا السيد السوداني قادر على إرضاء الأمريكيين على حساب القضية الفلسطينية غيرها من القضايا.

وبانتظار السيد السوداني معضلة أخرى لا يعلم مدى خطورتها إلا الله وحده، وهي مستقبل النظام السوري. فلا أحد يستطيع التنبؤ بتوجهات نظام تقيمه وتقوده تنظيمات كانت بالأمس القريب تمارس الإرهاب بأبشع صوره. ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بشكل العلاقة بين ذلك النظام والنظام العراقي والفصائل العراقية المسلحة التي طالما قاتلت دفاعاً عن نظام الأسد في سوريا.

وقد تتسبب الأزمة السورية في موقف صعب للعراق مع الجارة الشمالية 'تركيا'. فلولا الدعم التركي المطلق لما استطاعت الفصائل السورية المسلحة من إسقاط نظام الأسد. وبدون الدعم التركي لن تتمكن تلك الفصائل من الاستمرار في الحكم. وعليه، فإنّ أي صدام مستقبلي بين العراق والنظام السوري قد يجر العراق إلى أزمة مع تركيا. وأية أزمة مع تركيا قد تسبب للعراق أزمة مائية لا قبل له بحلها، وقد تتسبب أيضاً بتعطيل طريق التنمية الذي يعقد عليه العراق آمالاً كبيرة في تطوير اقتصاده.

وفي حال خسر العراق أوراقه المهمة مع الغرب، تبقى أبواب الشرق مفتوحة. فروسيا والصين وإيران تتطلع إلى تطوير علاقاتها مع العراق إلى مستويات استراتيجية ولكن ذلك سيضرّ بسياسة الحياد التي يصرّ عليها السيد السوداني ويرجو منها العراق والعراقيون الأمن والاستقرار.

الخاتمة والاستنتاجات

في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠٢٢، سعى العراق إلى تبني سياسة (توازن حذر) بين المحاور المتنافسة، محاولًا الحفاظ على استقلالية قراره السياسي وتعزيز استقراره الداخلي. على الرغم من التحديات التي فرضتها المنافسة بين الولايات المتحدة وإيران، والانفتاح على دول الخليج وتركيا والصين وروسيا، فإن العراق لا يزال يواجه صعوبات في تحقيق سياسة خارجية مستقلة تمامًا عن التأثيرات الخارجية، رغم جهود العراق لتحقيق التوازن الإقليمي والدولي، فإن استقراره السياسي والاقتصادي يظل العامل الحاسم في تحديد نجاح سياسته الخارجية. في ظل استمرار التحديات الأمنية والاقتصادية، ستظل سياسة العراق بين المحاور متأرجحة، ما لم تنجح الحكومة في بناء مؤسسات قوية، وتعزيز استقلالية القرار السياسي، وتقليل الاعتماد على الفاعلين الخارجيين من ذلك نستنتج الآتي:

١. يحاول العراق تفادي الانحياز الكامل لأي محور، لكنه يظل متأثرًا بالضغوط الأمريكية والإيرانية، مما يعقّد خياراته الاستراتيجية.

٢. برز العراق كلاعب دبلوماسي يسعى لتهدئة التوترات بين إيران ودول الخليج، ما عزز من مكانته الإقليمية، لكن هذه الجهود لم تكن كافية لتحقيق استقرار دائم.

٣. التحديات الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية: استمرار الأزمات السياسية، والفساد، وضعف مؤسسات الدولة يجعل من الصعب على العراق تنفيذ سياسات خارجية قوية ومستقلة.

٤. ازداد التعاون العراقي مع الصين وروسيا، لكن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بنفوذ كبير، خاصة في المجال الأمني والعسكري.

المصادر باللغة العربية

الياس،فراس.٢٠٢٣ ، حكومة السوداني ومسارات العلاقات بين العراق ودول المجلس التعاون الخليجي، مركز البيان الدراسات والتخطيط ، المصدر: https://www.bayancenter.org/2023/02/9369 /

وكالة الانباء العراقية.٢٠٢٤ ، متوفر على الرابط: https://www.ina.iq/207087--.html

وكالة الانباء العراقية.٢٠٢٢، السوداني يصل إلى الرياض للمشاركة في القمة العربية – الصينية، المصدر: lhttps://www.ina.iq/172612--.htm

ميدى، امواج.٢٠٢٤، الخبر من الداخل: العلاقات الإيرانية العراقية في ظل رئاسة بزشكيان، المصدر: https://amwaj.media/ar/article/iran-iraq-relations-under-pezeshkian-s-presidency .

موقع قناة السومرية.٢٠٢٤. المصدر https://www.alsumaria.tv/news/politics/ .

موقع قناة الجزيرة.٢٠٢٤، ٢٨-١١-٢٠٢٤، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2024/11/28/ .

موقع قناة الجزيرة.٢٠١٩ المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191113122529079.html.

موقع قناة الجزيرة. ٢٠٢٤. المصدر: 8 /12/ https://www.aljazeera.net/news/2024/12/8.

موقع قناة الجزيرة ٢٠٢٤. المصدر: https://www.aljazeera.net/programs/beyond-authority/2024/12/13.

موقع العربي.٢٠٢٣، مشروع "البصرة-الشلامجة" لسكك الحديد.. ما فائدته الاقتصادية للعراق وإيران؟.المصدر: https://www.alaraby.com/news/% .

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء.٢٠٢٣، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يبدأ زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية، المصدر، https://pmo.iq/?article=349 .

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء.٢٠٢٣.المصدر https://pmo.iq/?page=4 :

معهد دول الخليج العربي.٢٠٢٣، في واشطن ،العراق يُعمق علاقاته مع دول الخليج، المصدر: https://agsiw.org/ar/iraq-deepens-ties-with-gcc-neighbors-arabic .

مشروع طريق التنمية في العراق: مسار نحو الازدهار أو عدم الاستقرار؟، مجلس الشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر، ٢٠٢٤، متوفر على الرابط، https://mecouncil.org/ar/publication / تاريخ الزيارة ٧/٥/٢٠٢٤

مركز البيدر للدراسات والتخطيط. ٢٠٢٤، طريق التنمية العراقي: الافاق والتحديات، المصدر: https://www.baidarcenter.org/wp-content/uploads/2024/08/kh4b441.pdf .

مركز الامارات للسياسات.٢٠٢٢.ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء: التحديات والسناريوهات، المصدر:

قناة العربية الإخبارية.٢٠٢٤، إنجاز المرحلة الثانية من الربط الكهربائي بين الأردن والعراق في الربع الأول من ٢٠٢٥، ٢٦ أغسطس ,٢٠٢٤، المصدر: https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/oil-and-gas .

قناة الحرة.٢٠١٨، الهجوم الصاروخي الإيراني على "إقليم كردستان العراق" يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، المصدر: https://www.alhurra.com/different-angle/2018/09/15 .

قناة الجزيرة.٢٠٢٤، خبراء يشرحون أسباب تعطيل العراق الاتفاقية النفط مقابل البناء مع الصين، المصدر : https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/25 .

القاهرة الإخبارية.٢٠٢٣ ، شراكة استراتيجية.. دوافع زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى فرنسا، المصدر: https://alqaheranews.net/news/ - .

علاوي كامل.بـ ت، تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عام كامل ٢٠٢٢-٢٠٢٣، المجلد الأول، بيروت: مركز الرافدين للحوار.

العربية الإخبارية.٢٠٢٣، رئيس الوزراء: العراق سيتبادل النفط الخام مقابل الغاز الإيراني. المصدر: https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2023/07/11 .

صحيفة الشرق الأوسط.٢٠٢٣، الأسد والسوداني يشددان على ضرورة تعزيز العلاقات بين سوريا والعراق، المصدر:https://aawsat.com .

شفق نيوز.٢٠٢٤، وزير الخارجية الأمريكي يدعو السوداني لأن "يسيطر" على الجماعات المسلحة، متوفر على الرابط https://shafaq.com/a.

الدراجي، مصطفى.٢٠٢٣، التحديات الداخلية والخارجية لحكومة السيد السوداني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصدر: https://www.bayancenter.org/2023/03/9511

الجزيرة.٢٠٢٣ ، استثناء أميركي جديد للعراق لمواصلة استيراد الطاقة من إيران، المصدر: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/11/15 .

الجزيرة الإخبارية.٢٠٢٤ العراق.. ملفات سياسية واقتصادية في زيارة السوداني لمصر وتونس، المصدر: https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/28 .

الجزيرة الإخبارية.٢٠٢٤ ، العراق.. ملفات سياسية واقتصادية في زيارة السوداني لمصر وتونس، 28/8/2024، المصدر: https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/28 .

الجزيرة الإخبارية.٢٠٢٢.هل يتحالف السنة والأكراد مع الإطار لتشكيل حكومة عراقية بغياب التيار الصدري؟المصدر: https://www.aljazeera.net/politics/2022/6/15.

الجزيرة الإخبارية.٢٠٢٢. حكومة السوداني تنال ثقة البرلمان العراقي.. الكاظمي: أسلم البلاد بحال أفضل،المصدر: https://www.aljazeera.net/news/2022/10/27.

جريدة الدستور. ٢٠٢٤.أكد الباحث السياسي السوري الدكتور قصي عبيدو، أن الهجوم الذي شنته المليشيات الإرهابية الأسبوع الماضي في حلب وإدلب جاء في توقيت حساس، حيث يعتقد أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى من خلاله للضغط على سوريا عبر بوابة حلب، التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد، المصدر: https://www.dostor.org/4881568 .

Sky News عربية.٢٠٢٤. المصدر: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/ .

https://epc.ae/ar/details/brief/tarshih-muhamad-shayaae-alsuwdaniu-limansib-rayiys-alwuzara-tahadiyat-walsiynaryuhataleiraqiu-al .

DW.2023. https://www.dw.com/ 4

BBC Arabic. 2024

المصادر باللغة الانكليزية

١. The Development Road Project – Council ،Middle east council on global affairs(2024) ،Views https://mecouncil.org/blog_posts/the-development-road-project-council-views/?lang=ar

https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country1=Iraq&country2=Iran

https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?form=form&country1=saudi-arabia&country2=iraq&Submit=COMPARE